

Distr.: Limited
21 March 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والثلاثون

٢٦ شباط/فبراير - ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

إيطاليا*، توغو†: مشروع قرار

٣٧/... تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان
في ليبيا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يعيد تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية

ذات الصلة،

وإذ يؤكد أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يتطلع إلى أن يكون مستقبل ليبيا قائماً على المصالحة الوطنية والعدالة واحترام

حقوق الإنسان وسيادة القانون،

وإذ يعيد تأكيد قراراته السابقة بشأن ليبيا،

وإذ يعرب عن دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ولخطة العمل التي

قدمها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ الممثل الخاص للأمين العام لليبي من أجل دعم انتقال

بقيادة ليبية يفضي إلى هيكل حكم مستدام ومستقر وموحد وتمثيلي وفعال في إطار الاتفاق

السياسي الليبي،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

† باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الدول الأفريقية.



الرجاء إعادة الاستعمال



وإذ يشجع جميع الليبيين على العمل معاً بروح من التوافق والمشاركة البناءة في العملية السياسية الشاملة المعروضة في خطة العمل، وإذ يعيد تأكيد أهمية مشاركة المرأة مشاركة متكافئة وكاملة في العملية السياسية،

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء أثر الحالة الأمنية والاقتصادية والإنسانية في ليبيا على شعبها، وإزاء استمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في ليبيا واستمرار التشريد الجماعي، وما لذلك من تأثير خاص على النساء والأطفال،

وإذ يعرب عن قلقه الشديد إزاء انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في ليبيا ضد المهاجرين، بما في ذلك في مراكز الاحتجاز، وإذ يشاطر حكومة الوفاق الوطني انشغالها إزاء الروايات المروعة المتعلقة بالاتجار بالبشر،

وإذ يؤكد من جديد أن المسؤولين عن انتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني ينبغي أن يحاسبوا،

وإذ يشدد على الحاجة إلى تنسيق الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية سعياً إلى منع استغلال المهاجرين غير النظاميين على أيدي المهربين والمتجرين بالبشر،

١- يرحب بالتزام حكومة الوفاق الوطني بتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا، وتعاونها المتواصل مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته؛

٢- يرحب أيضاً باستمرار التزام حكومة الوفاق الوطني بعملية الاستعراض الدوري الشامل، ويشدد على الحاجة الملحة إلى تنفيذ التوصيات المقبولة، ويرحب كذلك بتصديق ليبيا في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

٣- يحيط علماً مع التقدير بالتحديث الشفوية الذي قدمه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والثلاثين، بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام لليبييا، بشأن حالة حقوق الإنسان في ليبيا، بما يشمل الخطوات المتخذة من حكومة الوفاق الوطني صوب ضمان المحاسبة على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وفقاً لقرار المجلس ٣٨/٣٤ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧؛

٤- يحيط علماً مع التقدير أيضاً بتقرير المفوض السامي عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا، وفعالية تدابير المساعدة التقنية وبناء القدرات التي انتفعت بها حكومة الوفاق الوطني^(١)؛

٥- يرحب بزيارة المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً إلى ليبيا في الفترة من ٢٥ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ويتطلع إلى تقريرها عن تلك الزيارة، الذي سيقدم إلى حكومة الوفاق الوطني وإلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والثلاثين؛

٦- يرحب أيضاً بزيارة المفوض السامي إلى ليبيا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وباجتماعاته مع رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني ووزراء هذه الحكومة؛

٧- يرحب كذلك بالتعاون البناء بين حكومة الوفاق الوطني والمنظمة الدولية للهجرة، بما في ذلك إجراء المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة زيارتين إلى ليبيا في عام ٢٠١٧،

بهدف معالجة أوضاع المهاجرين غير الشرعيين المحتجزين في مراكز احتجاز في ليبيا، والنتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن بالتنسيق مع حكومة الوفاق الوطني وبدعم من الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول المجاورة، والمنظمات الإقليمية؛

٨- يرحب بالتزام الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا، نيابة عن فريق الأمم المتحدة القطري، بتكثيف العمل الميداني للأمم المتحدة من أجل المساعدة على تحسين الظروف المعيشية لجميع السكان في ليبيا، بمن فيهم المهاجرون، ويتطلع إلى زيادة حضور الأمم المتحدة في ليبيا، وإلى اعتماد خطط لتنظيم جولة جديدة من التمويل الطوعي لخطوة الاستجابة الإنسانية في ليبيا ولمرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا في عام ٢٠١٨، وإلى توجيه توصيات بزيادة التنسيق الاستراتيجي بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في ليبيا؛

٩- يشدد على أهمية الاستجابة الشاملة لجميع المهاجرين في ليبيا وتعزيز التعاون الدولي مع حكومة الوفاق الوطني؛

١٠- يرحب بالقرارات التي اتخذتها جمعية الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية الثلاثين بشأن تقرير زعيم لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا؛

١١- يرحب أيضاً بالجهود المستمرة التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الإعلان المشترك لمؤتمر القمة الخامس للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، الذي عقد في أبيدجان في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وأهداف هذا الإعلان وهي التالية:

(أ) تشجيع اتباع نهج إيجابي وبناء متعدد الأبعاد إزاء الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛
(ب) مراعاة الحوارات والأطر القائمة واستكمالها، وتعميق التعاون والحوار بشأن الهجرة والتنقل بطريقة معززة ونظامية بين أفريقيا وأوروبا؛

(ج) تعزيز الالتزام السياسي بمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والتشريد القسري؛

(د) التشديد على أهمية الإدارة الفعالة للهجرة غير النظامية بروح من الشراكة الحقيقية والمسؤولية المشتركة، مع احترام القانون الوطني والقانون الدولي والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان احتراماً كاملاً لتعظيم إمكانات التنمية لكل من أفريقيا وأوروبا؛

١٢- يرحب كذلك بتدابير المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تتخذها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية لمساعدة ليبيا، بناء على طلبها، في أمور منها تأمين حدودها الجنوبية ومنع أعمال تهريب المهاجرين غير النظاميين والاتجار بالأشخاص عبر أراضيها والتحقق فيها ومحكمة مرتكبيها، وفقاً للقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي تعدها ليبيا طرفاً فيها، ويهيب بالدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية مواصلة القيام بذلك، في شراكة مع المجلس الرئاسي وبدعم من فريق الأمم المتحدة القطري؛

١٣- يدين بشدة جميع أعمال العنف في ليبيا وكل ما ارتكب من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وخاصة ضد المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال، وكذلك ما ينطوي منها على عمليات احتجاز واختطاف واختفاء قسري وتعذيب وأعمال قتل غير مشروعة؛

١٤- يدين جميع الهجمات وأعمال التخويف والمضايقة والعنف التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون وأعضاء المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان، وخاصة بالنظر إلى دورهم في توثيق الاحتجاجات وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والقيود المفروضة على حرية التعبير؛

١٥- يدين بشدة استمرار أعمال الإرهاب التي ترتكبها الجماعات المسلحة، بما في ذلك ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والكيانات الأخرى المرتبطة بتنظيم داعش في ليبيا والمدرجة في قائمة مجلس الأمن، ويعرب من جديد عن قلقه الشديد إزاء الأثر السلبي لوجود داعش وأعمالها الفتاكة في ليبيا والدول المجاورة والمنطقة؛

١٦- يقر بالتحديات التي تواجهها ليبيا باستمرار في مجال حقوق الإنسان، ويشجع حكومة الوفاق الوطني بقوة على تكثيف جهودها من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ومنع أي انتهاكات أو تجاوزات، ويشجعها في هذا الصدد على مواصلة عملها مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛

١٧- يكرر نداءه جميع الأطراف إلى أن تمتثل على الفور التزاماتها الواجبة التطبيق بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وأن تحترم جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية احتراماً صارماً، ويحث جميع القادة على إعلان أنهم لن يتساحوا مع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي يرتكبها مقاتلوهم وأن المسؤولين عن تلك الأفعال سيُفصلون من عملهم؛

١٨- يعرب عن بالغ القلق إزاء الوضع الإنساني القاسي في ليبيا، ويدعو إلى إتاحة وصول المساعدات الإنسانية بصورة عاجلة وآمنة ودون عرقلة للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في كامل أنحاء ليبيا وشركائها المنفذين وغيرها من المنظمات الإنسانية، بما في ذلك عبر خطوط النزاع، وعبر الحدود عند الاقتضاء، بغية ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين باستخدام أقصر الطرق؛

١٩- يحث حكومة الوفاق الوطني والمجتمع الدولي والأمم المتحدة وجميع أطراف النزاع في ليبيا على تيسير مشاركة النساء مشاركة كاملة ومتساوية وفعالية في الأنشطة المتعلقة بمنع النزاع المسلح وتسويته وحفظ السلم والأمن وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويشجع المجلس الرئاسي على ضمان اشتغال وحدته المعنية بدعم المرأة وتمكينها؛

٢٠- يناشد حكومة الوفاق الوطني تكثيف الجهود الرامية إلى محاسبة المسؤولين عن انتهاكات أو تجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أمام السلطات القضائية الليبية، ويلاحظ تعاون حكومة الوفاق الوطني والمحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد؛

٢١- يعرب عن قلقه الشديد إزاء عدد المحتجزين، بمن فيهم المحتجزون لأسباب ذات صلة بالنزاع والأطفال، وإزاء التقارير المتعلقة بالتعذيب والعنف الجنسي والجنساني والظروف القاسية في مراكز الاحتجاز، ويناشد حكومة الوفاق الوطني التعجيل ببسط سيطرتها الكاملة والفعالية على جميع مراكز الاحتجاز كي تضمن معاملة المحتجزين، بمن فيهم المهاجرون، معاملة تتفق مع التزاماتها الدولية، بما في ذلك، حسب الانطباق، الالتزامات المتعلقة بضمانات المحاكمة العادلة والمعاملة الإنسانية أثناء الاحتجاز؛

- ٢٢- يعرب عن قلقه الشديد إزاء استمرار محنة الأشخاص المشردين داخلياً، ويرحب في هذا الصدد بالاتفاق المبرم بوساطة المجلس الرئاسي ويدعو إلى العودة الطوعية والأمنة والكرامة لجميع المشردين بسبب النزاع منذ عام ٢٠١١، وفقاً للقوانين المنطبقة؛
- ٢٣- يشجع حكومة الوفاق الوطني على المضي في تعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين والمشردين داخلياً، ومحاسبة المتجرين بالبشر، وتوفير إطار لتعزيز مشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومواصلة التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة؛
- ٢٤- يرحب بالبيان الصادر عن المجلس الرئاسي في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الذي ندد فيه بالاتجار بالأشخاص في ليبيا وفي جميع أنحاء العالم، ويناشد السلطات المختصة مواصلة تحقيقها من أجل تسليم مرتكبي تلك الأعمال إلى العدالة؛
- ٢٥- يشدد على أهمية المضي في رصد حالة حقوق الإنسان وتقديرها وتقييمها وعلى التزام حكومة الوفاق الوطني بذلك بهدف تحديد التدابير الفعالة للمساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان؛
- ٢٦- يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في الوقت الذي تواصل فيه عملها مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أن ترصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في كامل أنحاء ليبيا وتقدم تقريراً عنها وأن تحدد وقائع وملابسات هذه التجاوزات والانتهاكات بهدف تجنب الإفلات من العقاب وضمان المحاسبة الفردية الكاملة؛
- ٢٧- يدعو المفوضية السامية إلى العمل عن كثب مع جميع كيانات الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعنية؛
- ٢٨- يرحب بتجديد الدعوة الدائمة الموجهة من حكومة الوفاق الوطني إلى جميع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لزيارة ليبيا، ويشجع حكومة الوفاق الوطني على أن تنظر على نحو إيجابي في طلبات زيارات المكلفين بولايات وأن تساعد على تيسيرها، بهدف تحديد التحديات وتقديم التوصيات؛
- ٢٩- يطلب إلى المفوضية السامية توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات لليبيا من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وضمان المحاسبة عليها؛
- ٣٠- يشجع الإجراءات الخاصة على زيارة ليبيا وتقديم تقارير إلى مجلس حقوق الإنسان والإبلاغ عن الوضع من خلال البيانات العامة؛
- ٣١- يطلب إلى المفوض السامي أن يقدم إحاطة شفوية عن مستجدات حالة حقوق الإنسان في ليبيا وعن تنفيذ هذا القرار إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والثلاثين خلال جلسة تحاور، بمشاركة الممثل الخاص للأمم العام لليبيا، وأن يقدم إلى المجلس في دورته الأربعين تقريراً عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك تنفيذ المساعدة التقنية وبناء القدرات والجهود الرامية إلى منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وضمان المحاسبة عليها؛
- ٣٢- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.